



صاحب الجلالة يوجه رسالة إلى الرئيس الأمريكي في شأن قصف اسرائيل لمقر منظمة التحرير الفلسطينية بتونس

الحمد لله وحده ولا يدوم إلا ملكه

من الحسن الثاني ملك المملكة المغربية

إلى فخامة السيد رونالد ريكن

رئيس الولايات المتحدة الأمريكية

فخامة الرئيس وصديقنا الكبير

مضت على بداية العلاقات المغربية الأمريكية مدة تزيد بقليل على مئتي عام توطدت خلالها وشائج الصداقة التي سادت دائماً الروابط القائمة بين بلدينا وتعززت بما يجمع بين شعبينا من خالص العواطف والتعلق المشترك بمثل العدالة والسلم والكرامة الانسانية، وإن مشاعر التقدير والاعتبار والمودة التي أحس بها كلانا نحو الآخر حين التقينا أول لقاء ليست في حد ذاتها إلا امتداداً طبيعياً وتعبيراً حياً يتجلى فيه ما يجمع بين شعبينا، وهذا ما يجعل خطابنا هذا خطاباً من صديق إلى صديق بأوفى وأنبّل ما تحمله هذه الكلمة من معنى.

إن الواضح في نظرنا هو العنصر الحاسم الذي يتيح للصداقة أن تنمو وتتفتح وتثبت لعوادي الدهر، وإذا كان الواجب يفرض على الصديق أول ما يفرض أن يسعى في سبيل رفع كل سوء تفاهم يؤدي إلى خطأ في التقدير والحكم ينتج عنه أحياناً اتخاذ قرارات في غير موضعها، فإن على كل مسؤول — لاسيما إذا كان في مقدوره أن يسهم بنصيب لا يستهان به في تحديد مصير البشرية — أن يتخلص من المؤثرات التي تجعله يرى جانباً من الأشياء دون جانب، ويحكم على الأمور قبل تصورها، وأن ينزع ما قد يكون في قلبه من ضغينة على هذا أو ذاك.

إن الشرق الأوسط منطقة عزيزة علينا لأسباب متنوعة، والحالة التي توجد عليها موضوع اهتمام مشترك بيننا يحمل في ثناياه القلق والتساؤل في أغلب الأحيان، ويلمع في أرجائه نادراً بصيص أمل سرعان ما يخبو ويتلاشى بريقه.

لقد أعلن المغرب في وقت مبكر تضامنه مع الشعب الفلسطيني في كفاحه من أجل الحصول على حقوقه المشروعة، ومن جملتها حقه في تقرير مصيره، وقد جاء ذلك على لسان جلالة المغفور له محمد الخامس طيب الله ثراه خلال زيارته التاريخية لمدينة طنجة في شهر أبريل من سنة 1947، ولم يكن هذا التضامن صادراً فقط عما يفرضه الواجب على كل شعب عربي نحو شعب عربي آخر سلبت منه أرضه وقضي عليه أن يعيش مشرداً في أصقاع العالم، بل كان نابعاً أيضاً من إيماننا بالمثل الأخلاقية وتمسكنا بالمبادئ القانونية المتعارف عليها في العلاقات القائمة بين أعضاء المجتمع الدولي.

وقد كان هذا المجتمع الدولي أخيراً مسرحاً لثلاثة أحداث بلغت من الخطورة حداً يصعب في نظرنا التعبير عنه، وأوقعت بلبلة في عالمنا وزادته ارتباكاً على ارتبائه، وهذه الأحداث كما تعلمون هي :



1) قصف اسرائيل مقر منظمة التحرير الفلسطينية بتونس، وقد كان هدفه المعلن هو القضاء على رئيسها السيد ياسر عرفات.

2) قيام أربعة أشخاص يدعون أنهم فلسطينيون ينتمون إلى منظمة التحرير الفلسطينية بالإستيلاء على السفينة الإيطالية (أكيل لورو).

3) اعتراض مطاردات أمريكية طائرة مدنية مصرية.

ان هذه الأعمال مهما كانت ردود الفعل التي ترتبت عليها أو الحجج التي تمسك بها البعض لتسويقها أعمال خارجة عن القانون، ونحن لذلك نستنكرها جميعاً من غير تحفظ، كما استنكرنا ونستنكر دائماً الإرهاب باعتباره وسيلة عشوائية غالباً ما يكون ضحاياه من الأبرياء.

وقد سبق أن استنكرت الأمة العربية الإرهاب بجميع أشكاله استنكاراً مطلقاً، وجاء ذلك علناً ودون لبس أو إبهام على لسان رؤساء دولها خلال الإجماع الذي عقدوه حديثاً بمدينة الدار البيضاء.

وهنا لا بد من الإدلاء بإيضاح من شأنه أن يجلو عن الحقيقة أتم جلاء، وأن يتيح الفرصة دون شك لفهم المشكلات التي تستأثر باهتمامنا جميعاً على وجه أفضل، وذلك انه إذا كنا أحد الرؤساء العرب الذين اقترحوا القرار القاضي باستنكار الإرهاب فإن السيد ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية كان من أشد المدافعين عنه والمتحمسين له والمقتنعين بصوابه.

ومن هذا القرار الذي اتخذته الأمة العربية للمرة الأولى إزاء الإرهاب وأعلنته على رؤوس الملاء يمكن استخلاص النتيجةين التاليتين :

1) ان منظمة التحرير الفلسطينية التي يرفض البعض أن تكون طرفاً في حوار أو مفاوضات بدعوى انها جماعة من الإرهابيين هي في واقع الأمر حركة تحرير، وتناضل وتكافح في سبيل الدفاع عن الشعب الفلسطيني، وتمكنه من التمتع بحقوقه المشروعة في إطار حل عادل وشامل يعيد السلم والإستقرار إلى المنطقة، ويكفل الأمن للجميع.

2) إن مشروعية الصفة التمثيلية لمنظمة التحرير الفلسطينية التي أقرها مؤتمر القمة العربي المجتمع بالرباط خلال سنة 1974، واعترف بها وأكدها بعد ذلك في شتى المناسبات أعضاء المجتمع الدولي بأغلبية كادت تكون إجماعاً لا يمكن أن تظل موضوع جدل، لأن ذلك سيؤدي إلى إهدار الجهود التي يبذلها الآن جميع الذين برهنوا وما زالوا يبرهنون عن تعلقهم بقيم العدالة والسلم.

ان منظمة التحرير الفلسطينية عضو تام العضوية في المجموعة العربية، وهي بحكم هذا متضامنة مع السياسة التي قررت هذه المجموعة انتهاجها إزاء الإرهاب، ولذلك فإنها على غرار ما فعلناه جميعاً ستترك القضاء الإيطالي يقدر مسؤولية المتهمين الأربعة بالإستيلاء على السفينة (أكيل لورو) ويصدر حكمه في القضية وفقاً لما يفرضه القانون.

أما فيما يخص قصف اسرائيل مقر منظمة التحرير الفلسطينية بتونس، واعتراض مطاردات أمريكية طائرة مصرية، فإن الطبيعة أو الطابع الذي تتسم به العلاقات القائمة بين الولايات المتحدة الأمريكية وبين البلدين المنتدئ عليهما (تونس ومصر) والموقف الذي عبر عنه هذان البلدان إزاء النزاع الإسرائيلي العربي، كل هذا سيكون



من نافلة القول إطالة الحديث عنه نظراً إلى العواقب الوخيمة التي تنتج عن هاتين العمليتين.

ويكفي ان نلاحظ ان ما وقع الإقدام عليه في الحالتين يعد تنكراً وإهداراً لأبسط القواعد المسلمة منذ أقدم العصور، تلك القواعد التي تكفل أمن الأفراد والجماعات، وعدم انتهاك سيادة أي قطر من الأقطار، ومن شأن اعمال من هذا القبيل ان تدك أو تعرض للإندثار على كل حال جميع ما شيدته الإنسانية بصبر وناة من سدود لوقايتها من التعسفات والإعتداءات العشوائية.

وحتى لو صرفنا النظر عن إهدار وانتهاك المبادئ القانونية فاننا سنواجه مشكلة تكتسي خطورة خاصة، ذلك ان اسرائيل لم تكن تريد بقصف تونس إلا القضاء على السيد ياسر عرفات، وقد حل الزعيم الفلسطيني ضيفاً علينا بالرباط، وكان جالساً بجانبنا في مكتبنا بالقصر الملكي قبل وقوع الإعتداء الإسرائيلي بأربع وعشرين ساعة، فمن يستطيع والحالة هذه أن يضمن أن الرباط أو أي مدينة أخرى تستقبل السيد ياسر عرفات ستكون بأمن من اعتداءات إسرائيلية من قبيل ما تعرضت له تونس ؟

هذا هو السؤال الذي نظرحه على أنفسنا، ويطرحه معنا على أنفسهم جميع الذين ليس لهم من وسائل الدفاع إلا الشرعية والمشروعية، ولا ملاذ لهم إلا حرمة القانون. وتسألنا هذا الذي هو أيضاً تساؤل جميع الشعوب والأقطار التي تعتبر أن احدى دعائم السلم والحياة الجماعية تتمثل في الإجماع الحاصل على تصور خاص للمشروعية الدولية قد اكتسى صبغة مأساوية حين تبين أن الغارة الإسرائيلية التي لا يخفى أنها تستحق الإستنكار من جميع الوجوه قوبلت باستحسان في الولايات المتحدة الأمريكية.

لقد برهن شعب الولايات المتحدة الأمريكية طوال تاريخه على تعلقه بالشرعية التي تعتبر في آن واحد مصدر وأساس السلم والعدالة والحرية، وضحي بسخاء غير ما مرة في الكفاح من أجل نصرة قضاياها، وهذا العطاء التلقائي الذي لم يكن وراءه دافع أو باعث سوى الدفاع عن دوام الشرعية واستمرارها هو الذي صنع عظمة الشعب الأمريكي وجعله يكسب اليوم صداقة الكثير من الشعوب والأقطار.

وعلى كل حال فهذه هي الصورة التي ارتسمت دائماً في ذهننا عن بلدكم، وسيكون من المؤسف ان تفقد ما تكتسيه من نبل في نظر العالم بسبب الخضوع لمؤثرات تجعل المرء يرى الأشياء من زاوية ضيقة، ويحكم على الأمور قبل تصورها ويصدر في تصرفاته عن ضغائن من شأنها أن لا تحتكم إلى العقل، وليس من السهل التخلص منها في جميع الأحوال.

وإذا تخلت الولايات المتحدة الأمريكية عما تتمتع به من امتياز، وتحمله من مهام ثقيلة العبء بوصفها الدرع الحامي للشرعية الدولية، فإن العالم سيشهد انهيار صروح كثيرة ولن يكون آخرها صرح أصدقائكم أو الذين يدعون صداقتكم.

لقد اتخذنا من الصراحة قاعدة سلوك لا نجيد عنها منذ بداية العلاقة القائمة بيننا، وهذا ما يحملنا أحياناً على أن ندع جانباً من مراسم البروتوكول التي تضبط علاقات رؤساء الدول بعضهم ببعض، وانطلاقاً من هذه القاعدة فضلنا أن نخطب اليوم فخامتكم بلهجة يطبعها الإخلاص والصدق واضعين في المقام الأول عواطف الصداقة التي ربطت بيننا لحسن الحظ من أول يوم التقينا فيه.



وتفضلوا فخامة الرئيس وصدقنا الكبير بقبول عبارات سامي تقديرنا.
وحرر بالقصر الملكي بالرباط يوم الأربعاء 29 صفر عام 1406 الموافق لـ 13 نونبر سنة 1985.
صديقكم الودود
الحسن الثاني

ملك المملكة المغربية